

## 218917 - هل يجوز للجنب أن يقرأ القرآن دون مس المصحف ؟

### السؤال

هل يجوز قراءة القرآن من دون لمس للجنب ، منهم من قال : لا يجوز ، واستدلوا بحديث كان لا يحجزه عن القرآن إلا الجنابة ، ومنهم من قال : يجوز ، فكان عليه الصلاة والسلام يذكر الله في جميع أحواله ، فما هو القول الصحيح ؟

### الإجابة المفصلة

أولاً :

ذهب عامة الفقهاء من المذاهب الأربعة وغيرهم إلى تحريم قراءة القرآن على الجنب ، ولو من غير مس للمصحف .

قال الترمذي رحمه الله : " وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالتَّابِعِينَ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلِ : سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ " انتهى من " سنن الترمذي " (1/195) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " فَإِنَّ الْأَئِمَّةَ الْأَرْبَعَةَ مُتَّفِقُونَ عَلَى مَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ " انتهى من " مجموع الفتاوى " (344 /21) .

وقال الكاساني رحمه الله : " وَلَا يُبَاحُ لِلْجُنُبِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ " انتهى من " بدائع الصنائع " (1/37) .

وقد ورد في النهي عن قراءة الجنب للقرآن عدد من الأحاديث ، ولكنها لا تخلو من ضعف . ومن أقربها للصحة حديث علي بن أبي طالب . وقد رواه الإمام أحمد (1011) ، وأبو داود (229) ، والنسائي (265) ، وابن ماجه (594) من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : أتيت علياً أنا ورجلان ، فقال : ( كَانَ رَسُولُ

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ فَيَقْرَأُ  
الْقُرْآنَ ، وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْجُبُهُ عَنِ  
الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ ) ، [ أي : غير الجنابة ] .  
وفي لفظ : ( لَا يَحْجُزُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ إِلَّا الْجَنَابَةُ ) .

وهذا الحديث مما تنازع

العلماء في صحته ، نظراً لاختلافهم في روايه عن علي بن أبي طالب وهو : ( عبد الله  
بن سلمة المرادي ) .

فقد وثقه : ابن حبان ، والعجلي ، ويعقوب بن شيبه ، وتكلم فيه غيرهم من : حيث الضبط  
والإتقان .

قال العجلي : " كوفي ، تابعي ، ثقة " .

وقال يعقوب بن شيبه : " ثقة ، يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة ، بعد  
الصحابة " .

وقال البخاري : " لا يتابع في حديثه " .

وقال أبو حاتم : " تعرف وثنكر " .

وقال عمرو بن مرة : " كان عبد الله بن سلمة يُحدثنا فكان قد كَبِرَ ، فكنا نعرف  
وثنكر " .

وقال ابن عدي : " وقد روى عبد الله بن سلمة عن علي وعن حذيفة وعن غيرهما غير هذا  
الحديث ، وأرجو أنه لا بأس به " .

وقد لخص الحافظ ابن حجر

أقوال العلماء فيه ، ومال إلى تضعيفه ( ولكنه ضعف ليس بالشديد ) ، فقال في "

التقريب " : " صدوق تغير حفظه " .

ينظر في ترجمته وكلام الأئمة فيه : " الكامل في ضعفاء الرجال " ( 5/281 ) ، " تهذيب

الكامل في أسماء الرجال " ( 15/52 ) ، " ميزان الاعتدال " ( 2/430 ) ، " إكمال تهذيب

الكامل " ( 7/388 )

وممن صحح هذا الحديث من

الأئمة : الترمذي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والبغوي ، وعبد الحق

الإشبيلي ، وابن عبد البر .

ومن المتأخرين : الشيخ أحمد شاكر ، وكذا محققو مسند الإمام أحمد في طبعة الرسالة ، وكذلك الشيخ ابن باز ، رحم الله الجميع .

ولكن أكثر أهل الحديث على  
تضعيفه .

قَالَ الإمام الشَّافِعِي : " أهل الحديث لَا يثبتونه " انتهى من " خلاصة الأحكام " (1/207) .

وقال البيهقي : " وَإِنَّمَا تَوَقَّفَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ثُبُوتِ الْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ الْكُوفِيِّ ، وَكَانَ قَدْ كَبَّرَ ، وَأُنْكَرَ مِنْ حَدِيثِهِ وَعَقْلِهِ بَعْضُ التُّكْرَةِ ، وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بَعْدَ مَا كَبَّرَ ، قَالَهُ شُعْبَةُ " انتهى من " معرفة السنن والآثار " (1/323) .

وقال الإمام النووي : " قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنَ الْحُقَاطِ الْمُحَقِّقِينَ : هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ " انتهى من " المجموع شرح المذهب " (2/159) .

وضعه كذلك الشيخ الألباني .

ينظر: " صحيح ابن حبان " (977) ، " الاستذكار " (2/460) ، " شرح السنة " (1/359) ، " الأحكام الصغرى " ص 134 ، " إرشاد الفقيه " (1/62) ، " المحرر " ص 73 ، " خلاصة الأحكام " (1/207) ، مسند الإمام أحمد (2/61) .

وقال الحافظ ابن حجر عن هذا

الحديث : " وَالْحَقُّ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْحَسَنِ يَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ " انتهى من " فتح الباري " (1/408) .

وقال الشيخ الألباني : " هذا رأى الحافظ في الحديث ، ولا نوافق عليه ، فإن الراوي المشار إليه وهو عبد الله بن سلمة قد قال الحافظ نفسه في ترجمته من التقريب : صدوق تغير حفظه .

وقد سبق أنه حدث بهذا الحديث في حالة التغير ، فالظاهر هو أن الحافظ لم يستحضر ذلك حين حكم بحسن الحديث ، والله أعلم " انتهى من " إرواء الغليل " (2/242) .

وقال : " فهذا الإمام الشافعي وأحمد والبيهقي والخطابي قد ضعفوا الحديث ، فقولهم مقدم لوجوه :

الأول : أنهم أعلم وأكثر .

الثاني : أنهم قد بينوا علة الحديث ، وهي كون راويه قد تغير عقله وحدث به في حالة التغير ، فهذا جرح مفسر لا يجوز أن يصرف عنه النظر" انتهى من " تمام المنة " (ص/109) .

وعلى القول بصحة الحديث ،  
فقد رأى بعض الأئمة أنه ليس صريحاً في منع القراءة للجنب .  
قال الحافظ : " قَالَ ابْنُ حُرَيْمَةَ : لَا حُجَّةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِمَنْ مَنَعَ الْجُنُبَ مِنَ الْقِرَاءَةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ وَإِنَّمَا هِيَ حِكَايَةُ فِعْلٍ ، وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْجَنَابَةِ " انتهى من " التلخيص الحبير " (2/244) .

يعني أن مجرد ترك الرسول صلى الله عليه وسلم لقراءة القرآن وهو جنب لا تدل على التحريم .

وأجيب عن هذا بأن قول علي رضي الله عنه : ( لا يحجبه عن القرآن شيء ليس الجنابة ) وفي لفظ ( لا يحجزه ) يدل على أن الجنابة حاجب وحاجز بينه وبين قراءة القرآن ، وهذا لا يكون إلا في شيء هو ممنوع منه .

ولذلك قال الإمام الشافعي عنه : " إِنْ كَانَ تَابِتًا فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجُنُبِ " انتهى من " المجموع شرح المذهب " (2/159)

وقد احتج بعض العلماء بهذا الحديث بعد تقويته بالأحاديث الأخرى الواردة في المسألة ذاتها ، وكأنهم يرون أنه يصير من قبيل الحديث الحسن لغيره .

قال تاج الدين السبكي رحمه الله : " وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة ، وقد ينتهي مجموعها إلى غلبات الظنون ، وهي كافية في المسألة ، فالمختار ما عليه الجمهور" انتهى من " طبقات الشافعية الكبرى " (15/4) .

وقال المباركفوري رحمه الله : " وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِي تَحْرِيمِ قِرَاءَةِ

الْقُرْآنِ لِلْجُنُبِ ، وَفِي كُلِّهَا مَقَالٌ ، لَكِنْ تَحْضُلُ الْقُوَّةُ  
بِإِنْضِمَامِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ وَمَجْمُوعُهَا يَصْلُحُ لِأَنْ يُتَمَسَّكَ  
بِهَا " انتهى من " تحفة الأحوزي " (1/ 346) .

ويؤيد هذا القول شهرته بين

الصحابة ، فقد ثبت عن خمسة منهم ، وهم :

1- عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

روى عبد الرزاق في "مصنفه" (1/337) عَنْ عبيدة السلماني قال : ( كَانَ  
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَكْرَهُ أَنْ يَفْرَأَ الْقُرْآنَ وَهُوَ جُنُبٌ ) . [  
والكراهة عند السلف تعني الحرمة ] .  
ورواه ابن أبي شيبة في المصنف (1/ 97) بلفظ : ( لَا يَفْرَأُ الْجُنُبُ الْقُرْآنَ  
.) .

وصحح إسناده البيهقي في الخلافيات (325) .

وقال ابن كثير : " هذا إسناده صحيح " انتهى من " مسند الفاروق " (1/128) .

وقال ابن حجر : " وَصَحَّ عَنْ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَفْرَأَ

الْقُرْآنَ وَهُوَ جُنُبٌ ، وَسَاقَهُ عَنْهُ فِي الْخِلَافِيَّاتِ ، بِإِسْنَادٍ

صَحِيحٍ " انتهى من " التلخيص الحبير " (1/241) .

2- علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

رواه الدارقطني في "سننه" (1/212) عن أبي العريف الهمداني ، قال :

كُنَّا مَعَ عَلِيٍّ فِي الرَّحْبَةِ ، فَخَرَجَ إِلَى أَقْصَى الرَّحْبَةِ ،

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَبُولًا أَحَدَتْ أَوْ غَائِطًا ، ثُمَّ جَاءَ فَدَعَا

بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثُمَّ قَبَضَهُمَا إِلَيْهِ ، ثُمَّ

قَرَأَ صَدْرًا مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ قَالَ : ( اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا لَمْ

يُصِبَ أَحَدَكُمْ جَنَابَةٌ ، فَإِنْ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فَلَا ، وَلَا حَرْفًا

وَاحِدًا ) .

قال الدارقطني : " هُوَ صَحِيحٌ عَنْ عَلِيٍّ " .

3- ابن مسعود رضي الله عنه :

روى ابن أبي شيبة في " المصنف " (1/102) عَنْ إِبرَاهِيمَ ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ

كَانَ يَمْشِي نَحْوَ الْفَرَاتِ ، وَهُوَ يُفْرِي رَجُلًا ، فَبَالَ ابْنُ

مَسْعُودٍ ، فَكَفَّ الرَّجُلُ عَنْهُ ، فَقَالَ : ابْنُ مَسْعُودٍ : مَا لَكَ ؟

قَالَ : إِنَّكَ بُلْت .

فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : إِنِّي لَسْتُ بِجُنُبٍ .

4- عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

قال الإمام مالك : أَخْبَرَنَا نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ ، كَانَ

يَقُولُ : ( لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ [ يَعْنِي : سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ ] ، وَلَا يَفْرَأُ

الْقُرْآنَ ، إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ ) انتهى من " موطأ الإمام مالك رواية محمد بن

الحسن الشيباني " (ص/107) .

فقد حمله بعض العلماء على أن المراد به الطهارة الكبرى ، وهي الطهارة من الجنابة ،

لأن ابن عمر كان يرى جواز سجود التلاوة بدون وضوء . انظر : فتح الباري ، كتاب

الجمعة ، باب سجود المسلمين مع المشركين .

5= سلمان الفارسي رضي الله عنه .

عَنْ سَلْمَانَ أَنَّهُ أَحَدَّثَ فَجَعَلَ يَفْرَأُ ، فَقِيلَ لَهُ : أَتَفْرَأُ

وَقَدْ أَحَدَّثْتَ ؟

قَالَ : " نَعَمْ ، إِنِّي لَسْتُ بِجُنُبٍ " رواه الطحاوي في " شرح معاني الآثار "

(1/90) .

فهذه خمسة آثار عن الصحابة تدل على منع الجنب من قراءة القرآن ومن بينها آثار عن

اثنين من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا بالتمسك بسنتهم والعض عليها بالنواجذ . بل

قال أبو الحسن الماوردي : " تَحْرِيمَ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجُنُبِ قَدْ كَانَ

مَشْهُورًا فِي الصَّحَابَةِ مُنْتَشِرًا عِنْدَ الْكَافَّةِ حَتَّى لَا يَخْفَى

عَلَى رِجَالِهِمْ وَنِسَائِهِمْ " انتهى من " الحاوي الكبير " (1/148) .

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله : " والاعتماد في المنع على ما روي عن الصحابة "

انتهى من " فتح الباري " (2/49) .

والقول بتحريم قراءة القرآن

على الجنب هو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، وعليه فتوى الشيخ ابن باز وابن

عثيمين واللجنة الدائمة للإفتاء .

قال شيخ الإسلام رحمه الله : " الْجُنُبُ مَمْنُوعٌ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ "

انتهى من " مجموع الفتاوى " (26/190) .

وقال رحمه الله أيضاً : " وَكَذَلِكَ لَا يَفْرَأُ الْجُنُبُ الْقُرْآنَ عِنْدَ

جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءِ الْأَزْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا دَلَّتْ  
عَلَى ذَلِكَ السُّنَّةُ " انتهى من " مجموع الفتاوى " (17/12) .

وفي " فتاوى اللجنة الدائمة  
– المجموعة الأولى " (5/380) : " أما الجنب فلا يمس المصحف ، ولا يقرأ القرآن ولا  
يعلمه الطلاب حتى يغتسل " انتهى .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه  
الله : " الواجب على من أصابته جنابة أن يغتسل قبل أن يقرأ القرآن ؛ لأن قراءة  
القرآن على الجنب حرام على القول الراجح ، ولا يحل للإنسان أن يقرأ شيئاً من القرآن  
بنية قراءة القرآن وهو جنب " انتهى من " لقاء الباب المفتوح " .

ثانياً :

نسب بعض العلماء إلى ابن عباس جواز قراءة القرآن للجنب اعتماداً على ما ذكره  
البخاري في صحيحه معلقاً بصيغة الجزم : " وَلَمْ يَرِ ابْنُ عَبَّاسٍ  
بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنُبِ بِأَسَاءٍ " انتهى .  
وهذا النقل المجمل قد سبب وهماً في فهم مذهب ابن عباس ، حيث ظن بعضهم أنه يرخص  
للجنب بقراءة القرآن مطلقاً ، بينما مذهبه الترخيص للجنب بقراءة الآية والآيتين فقط  
أو قراءة الورد ، لا الرخصة المطلقة بقراءة القرآن .

قال الحافظ ابن حجر رحمه  
الله – مخرّجاً أثر ابن عباس الذي ذكره البخاري – : " وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ،  
فَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْتَفَى : حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ خَالِدِ بْنِ  
عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَاءٍ أَنْ يقرأ الجنب الآية  
والآيتين " انتهى من " تعليق التعليق " (2/171) .

ورواه ابن المنذر في " الأوسط " (98 /2) من طريق الرُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ بْنِ مُكْمَلٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما ، قَالَ : " لَا  
بِأَسَاءٍ أَنْ يقرأ الجنب الآية وَنَحْوَهَا " .

وفي هذا دليل على أن ابن  
عباس ممن يمنع الجنب من قراءة القرآن ؛ لأن ترخيصه في قراءة الآية والآيتين يفيد  
منعه من قراءة ما سواهما ، وإلا لم يكن لهذا التقييد فائدة .

ولا يشكل على هذا ما ذكره

ابن المنذر في " الأوسط " (2/98) من طريق يزيد النَّحْوِيُّ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ،  
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : ( أَنَّهُ كَانَ يَفْرَأُ وَرَدَهُ وَهُوَ جُنْبٌ ) .

قال الحافظ : " وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ " انتهى من " تعليق التعليق " (2/172) .

لأن كلمة ( ورد ) أعم من قراءة القرآن ، فالمقصود بها الذكر الذي يواظب عليه صباحاً  
أو مساءً ، وهذا الذكر قد يتخلله آية أو آيتان من القرآن ، ولذلك فهو يلتقي مع قوله  
السابق في الترخيص بقراءة الآية والآيتين .

وإن قيل : المقصود منها ورده من القرآن ، فهو يدل على الترخيص للجنب في قراءة الورد  
، فقط ، لا أكثر .

ولذلك قال ابن قدامة في " المغني " (1/199) : " وَلَا يَفْرَأُ الْقُرْآنَ جُنْبٌ  
... وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَفْرَأُ وَرَدَهُ " انتهى .

والحاصل : أنه لا يثبت نص

صريح عن ابن عباس يدل على جواز قراءة الجنب للقرآن مطلقاً ، وإنما هو ترخيص له  
بقراءة الآية والآيتين للحاجة ، كما هو قول كثير من العلماء ، أو بقراءة الورد ،  
فقط .

وهناك روايات أخرى عن ابن عباس قد يفهم منها الترخيص المطلق للجنب بقراءة القرآن ،  
لكنها لا تروى عنه بسند صحيح .

ثالثاً :

ذهب بعض العلماء إلى جواز قراءة القرآن للجنب ، وهو مذهب الظاهرية ، ينظر : "   
المحلى " (1/77) .

قال ابن عبد البر رحمه الله : " وَقَدْ شَذَّ دَاوُدُ عَنِ الْجَمَاعَةِ

بِإِجَارَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلْجُنُبِ " انتهى من " الاستذكار " (2/474) .

ومما استدلوا به على الجواز : حديث عائشة رضي الله عنها : ( كَانَ النَّبِيُّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ ) رواه

مسلم (117) .

قالوا : هذا الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل  
أحيانه ، ومنها حال الجنابة ، والذكر يشمل القرآن ، فلا فرق بين القرآن وبين سائر  
الأذكار .

غير أن في شمول هذا الحديث لقراءة القرآن نظراً عند عامة العلماء .

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله : " وفيه دليل على أن الذكر لا يمنع منه حدث ولا جنابة ، وليس فيه دليل على جواز قراءة القرآن للجنب ؛ لأن ذكر الله إذا أطلق لا يراد به القرآن " انتهى من " فتح الباري " (2/45) .

وقال ابن حبان رحمه الله :  
وقد توهم غير المتبحر في الحديث أنّ حديث عائشة : ( كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذكر الله على كل أحيانه ) يعارض هذا ، وليس كذلك ؛ لأنها أرادت الذكر الذي هو غير القرآن ، إذ القرآن يجوز أن يُسمى ذكرا ، وكان لا يقرأ وهو جنب ويقرأ في سائر الأحوال " انتهى ، نقلا من " شرح سنن ابن ماجه " لمغلطاي (ص/755) ، وينظر : صحيح ابن حبان (3/81) .

وقال الماوردي رحمه الله :  
وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ أَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَذْكَارِ الَّتِي لَيْسَتْ قُرْآنًا " انتهى من " الحاوي الكبير " (1/149) .

وللمجيزين أدلة أخرى ذكرها  
ابن رجب رحمه الله وأجاب عليها فقال : " وأما استدلال المجيزين بحديث عائشة : ( اصنعي ما يصنع الحاج ، غير أن لا تطوفي ) ، فلا دلالة لهم فيه ؛ فإنه ليس في مناسك الحج قراءة مخصوصة حتى تدخل في عموم هذا الكلام ، وإنما تدخل الأذكار والأدعية . وأما الاستدلال بحديث الكتاب إلى هرقل ، فلا دلالة فيه ؛ لأنه إنما كتب ما تدعو الضرورة إليه للتبليغ " انتهى من " فتح الباري " (2/49) .

وحاصل ما سبق :  
أن القول المعتمد الذي عليه عامة العلماء سلفاً وخلفاً هو تحريم قراءة القرآن على الجنب .

وينظر للفائدة إلى جواب  
السؤال (147164) .

والله أعلم .